14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الخميس- 3 مارس 2011 - العدد 15100
Thursday -3 March 2011 - Issue 15100
www.14october.com

المشاركون في الندوة العلمية عن آليات مكافحة الفساد وكفاءة استيعاب الموارد الخارجية يتحدثون لـ 14 أكتوبر :

مكافحة الفساد قضية تهم كل شرائح المجتمع وتتطلب تضافر الجهود كافة

الفساد هو الأب الشرعي لمعظم المعضلات التي تواجه التنمية في اليمن

نظم المركز الوطني للرقابة وتعزيز الشفافية والنزاهة في العاصمة صنعاء ندوة علمية بعنوان (المنطلقات والرؤى الوطنية حول آليات مكافحة الفساد وكفاءة استيعاب الموارد الخارجية) بمشاركة عدد من المسؤولين وممثلي الجهات المعنية والأكاديميين والباحثين والإعلاميين.

صحيفة (14 أكتوبر) التقت على هامش الندوة بعدد من المشاركين الذين تحدثوا عن أهمية الندوة ودور مختلف الأطراف في مكافحة الفساد واستيعاب القروض والمساعدات الخارجية وسبل تحقيق ذلك.. فإلى التفاصيل:

آمال كبيرة تعلق على مؤتمر الرياض في دعم التنمية ومصفوفة الإصلاحات الاقتصادية في اليمن

وزارة التخطيط قدمت للمانحين عشر آليات لتحسين استيعاب القروض والمساعدات المقدمة لليمن

لقاءات وتصوير/ بشير الحزمي

■ د. عبدالله حسن الشاطر

■ د. عادل عبدالقوي الشرعبي

■ د. فتحي احمد السقاف

■ د. محمد حمود المطري

■ د.عادل عبدالحميد غنيمة

- الدكتور/ محمد حمود المطري عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس قطاع الذمة المالية قال: هذه الندوة مهمة وضرورية في هذا التوقيت لأن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تقوم بجهود جبارة وكبيرة لمكافحة الفساد ولكنها تواجه من قبل المجتمع بشكل عام بأن أعمالها لم تظهر إلى العلن، وقد أحببت من خلال هذه الندوة أن أظهر ما هي المشاكل والمعوقات القانونية التي تحول دون إظهار القضايا التي تحقق فيها الهيئة وكذلك وضع المجتمع في الصورة عن الإشكاليات التي تعيق عملية التحقيق في القضايا وعملية التطويل في المقاضاة.

ولهذا فالقانون أعطى ضمانة وجعل القضاء هو الأساس في الضمانات الحقيقية للدفاع ولكن هذه الضمانات انقلبت إلى عوائق في مكافحة الفساد، فإذا ازدادت الضمانات خاصة وأنت تتعامل مع شخص يتعامل مع المال العام الذي هو مال الأمة جميعاً.. هذا الشخص الذي يشار إليه بالفاسد يجب أن تعلق يده عن ممارسة الحق أو ممارسة العمل في المال العام وأن تسرع الجهات القضائية في إصدار الأحكام وأن تعلق هذه الأحكام مباشرة حتى إذا كان هناك درجات تقاض يجب أن تكون سريعة ولا تأخذ الوقت الطويل (ولكم في القصاص حياة) لأنه من خلال معاقبة شخص تحمي أشخاصاً كثيرين وتحمي المال العام من أياد كثيرة.

وأضاف الدكتور المطري أن التوصيات التي خرجت بها الندوة مهمة جداً ونطمح أن تكون وسائل الإعلام على استعداد لنشر هذه التوصيات خاصة وأن من ضمن هذه التوصيات مطالب تعديل دستوري بإلغاء نص المادة (139) من الدستور التي تحمي شاغلي وظائف السلطة العليا (من نائب وزير فما فوق) لأن هؤلاء يجب أن يكونوا متساوين مع المواطنين في المحاكمة وفي كافة الإجراءات فالمفروض أنه كلما كبرت وظيفة الشخص وكبرت مسؤوليته تكون أسهل للتعامل معه ولمحاسبته ومراقبته لأنه لا يجوز أن نعامل الشخص الموظف العادي معاملة قاسية ونعامل الشخص الذي يشغل وظائف السلطة العليا محاكمة غير قانونية، وأنا اعتبرها محاكمة غير قانونية، ولم يسبق أن حوكم أي شخص من شاغلي وظائف السلطة العليا بالطريقة التي نص عليها القانون رقم (6) لسنة 1995م الخاص بمحاكمة شاغلي وظائف السلطة العليا، فيجب أن يلغى هذا النص من الدستور وأن يلغى هذا القانون تماماً ويجب أن نكون في اليمن متساوين في الحقوق والواجبات.

مشاركة في المسؤولية

- من جانبه قال الدكتور عبدالله حسن الشاطر وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع: إن أهم القضايا المثارة في الساحة اليمنية هي قدرة الحكومة اليمنية على استيعاب القروض والمساعدات الخارجية. والأوراق التي قدمت والمداخلات والمتحدثون تطرقوا إلى أكثر القضايا التي تعاني منها الجمهورية اليمنية وهي عدم القدرة على الاستيعاب، وكان السؤال المطروح هل هي الحكومة اليمنية السبب في عدم استيعاب القروض والمساعدات أم المانحون؟! وهناك فعلاً إجابات كثيرة تم تناولها وتتضمن أن هناك إجراءات يتطلبها تنفيذ المشروعات لاستيعاب هذه القروض والمساعدات تأخذ وقتاً طويلاً جداً يتجاوز أحياناً ثلاث سنوات من البدء بتنفيذ المشروعات وهي إجراءات لا يمكن للحكومة اليمنية أن تتجاوزها على اعتبار أنها إجراءات قانونية نص عليها قانون المناقصات والمزايدات والأدلة الإرشادية وأيضاً الإجراءات المطلوب اتخاذها من قبل الحكومة بناءً على اتفاقيات القروض أو المساعدات الموقعة بين الحكومة وبين المانحين، وهذه من الأسباب الرئيسية في عدم استيعاب القروض والمساعدات الخارجية بالإضافة إلى البيروقراطية الزائدة التي عانت الحكومة اليمنية منها من قبل المانحين كأخذ فترة طويلة في التخصيص وأخذ فترة طويلة إلى أن يتم التوقيع على بعض الاتفاقيات إلى أن يبدأ تنفيذ هذه المشروعات وهذه البيروقراطية هي فعلاً أحد أسباب تدني استيعاب المساعدات الخارجية.

وأضاف الشاطر أن الحكومة ليست المسؤولة عن ذلك ولكن هناك مشاركة في المسؤولية بين الحكومة والمانحين بشكل عام.

وأوضح أن "مؤتمر الرياض تعلق عليه آمال كبيرة في دعم التنمية ودعم مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية في اليمن، والمانحون عندهم توجه نحو دعم اليمن في هذه المرحلة بالذات لأنها مرحلة حساسة جداً ونتمنى أن يكون المانحون جادين في دعم اليمن في جوانب الإصلاحات والتنمية".

ولفت إلى أن "وزارة التخطيط قدمت العديد من المقترحات والآليات للتغلب على المشكلات التي نعاني منها الآن في إطار تحسين آلية استيعاب القروض والمساعدات المقدمة لليمن".

عوامل ومعوقات التنمية

من جهته قال الدكتور فتحي أحمد السقاف رئيس المركز الوطني للرقابة وتعزيز الشفافية والنزاهة: إن عقد هذه الندوة وبلادنا تمر بمرحلة حساسة هو أحد الحلول السريعة لمشكلة الوطن الحبيب كونها تتناول أهم عوامل ومقومات التنمية في البلد، ومن المعلوم أنه في القريب العاجل تستضيف العاصمة السعودية الرياض مؤتمر المانحين من أجل اليمن بحضور الدول الأوروبية المانحة والشركاء والأشقاء الخليجيين من أجل إخراج اليمن من أزمته الراهنة، وهذا المؤتمر هو امتداد لمؤتمري لندن ونيويورك اللذين أثارا جدلاً وتخوفاً كبيرين، كان التخوف الأول على الصعيد اليمني الداخلي من تحول اليمن إلى مزيد من الارتهان للخارج، والدخول في طور "عرقنة أو أفغنة أو صومله جديدة" أما التخوف الثاني فتخوف إقليمي من تدويل مشكلات اليمن الداخلية "الصراع مع الحوثيين والقاعدة والحراك الجنوبي" ويرى المركز أنه لا يمكن لأي تجمع دولي للمانحين أن ينجح إذا لم ينطلق من منطلقات ورؤى وطنية في الشأن اليمني، ودول الجوار هي المعنية الأولى والمتضرر الأكبر من أي انهيار أو فوضى أو تنام للمشاكل داخل اليمن، كما أنها الأكثر فهماً للواقع اليمنيً لأن التداخل الاجتماعي بين اليمن والجزيرة عميق.

وقال: المركز يعلق آمالاً كبيرة على مؤتمر الرياض وانه سيكون ضمن سلسلة حلقات متتالية لترتيب أوضاع اليمن الحبيب في المرحلة القادمة وفي المستقبل القريب، ونحن إذ نتناول موضوع الفساد واستيعاب الموارد الخارجية المتمثلة في "القروض والمنح والمساعدات" نوضح أن المنطلقات والرؤى الوطنية في معالجة الفساد قد أثمرت والهيئة العليا لمكافحة الفساد تؤتي أكلها.

قضية مجتمعية

أما الدكتور عادل عبدالقوي الشرعبي أستاذ العلوم الإدارية فقد تحدث وقال: تكتسب هذه الندوة أهمية خاصة في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد وتمثل قضية الفساد أهم قضية تحرك الشارع اليمني والعربي بشكل عام، وقد ركزت الندوة على موضوعين أساسيين هما مكافحة الفساد ومدى كفاءة استيعاب المساعدات الخارجية من خلال الأوراق التي طرحت والنقاشات التي دارت خلال الندوة، وتم الخروج بالعديد من التوصيات التي يمكن أن تعمل على تفعيل قضية مكافحة الفساد وهي قضية مجتمعية وتهم كل شرائح المجتمع والسلطة كما أن عدم كفاءة استيعاب المساعدات والقروض الخارجية يعود إلى الفساد المستشري في أجهزة الدولة وهو الأب الشرعي لمعظم المعضلات التي تواجه عملية التنمية في اليمن وما نحتاجه في البداية هو إرادة سياسية صادقة لمكافحته، لأن الفساد أصبح يمثل شبكة من الصعب على أية جهة أن تقوم لوحدها بمحاربته وبالتالي لا بد أن تتضافر كافة الجهود المجتمعية وجهود السلطة في المقدمة لمحاربة الفساد وتجفيف منابعه.

بنية تشريعية متميزة

وفي الأخير تحدث الدكتور عادل عبدالحميد غنيمة المدير التنفيذي للمركز الوطني للرقابة وتعزيز الشفافية والنزاهة أستاذ العلوم الإدارية بجامعة المستقبل وقال: لقد حرصنا في المركز على أن نبدأ العمل بانطلاقة نوعية خصصت لـ"كيف نستطيع أن نساعد صانعي القرار على إيجاد رؤية حول آلية مكافحة الفساد وآلية استيعاب الموارد الخارجية" وهما موضوعان مهمان بالنسبة لأصدقاء اليمن وبالنسبة لما يدور في الساحة اليمنية خصوصاً في مكافحة الفساد، وللأمانة وجدنا أن في اليمن بنية تشريعية متميزة وهيئات متميزة بمكافحة الفساد سواء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد أو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات وغيرها من المؤسسات ولكن العائق الحقيقي هو عدم وجود آلية مبرمجة أو آلية تنسيق ما بين هذه الهيئات والمؤسسات لمكافحة الفساد، وقلنا: لابد أن ندعو الجهات المعنية ونبحث معهم عن آليات وحلول للمعوقات والصعوبات التي تواجهها لمكافحة الفساد أما ما يخص استيعاب القروض والمساعدات الخارجية فمن المعروف أن مؤتمر لندن قد نجح في تخصيص قرابة "6" مليارات دولار ولكن لم يتم استيعاب سوى 10 ٪ من هذا المبلغ.

وأضاف: من المؤكد أن هناك إشكالية في ما يخص الآلية المتبعة في وزارة التخطيط لذلك كان يجب أن نبحث هذه الآلية لمعرفة المعوقات والصعوبات فدعونا مجموعة من الأكاديميين والباحثين والمختصين لوضع آلية تطوير أو معالجة للصعوبات والمعوقات الموجودة وتوجهنا إلى كافة الجهات المعنية بالموضوعين وهما بالطبع موضوعان متشابكان لأن من ضمن الصعوبات التي تواجه آلية استيعاب الموارد الخارجية هو وجود فساد في الإجراءات وفي البيروقراطية والروتين المتبع في متابعة هذه القروض والمنح والمساعدات وقد خرجت الندوة بعدد من التوصيات المهمة التي نأمل أن تنفذ وتساهم في حل هذه الإشكاليات القائمة.

القائم بأعمال مدير عام البنك الأهلي اليمني لـ 14 أكتوبر:

زيارة نائب الرئيس أسهمت في تنفيذ العديد من مطالب العمال

عدن/ عيدروس نورجي؛
تصوير/ محمد عوض

قال الأخ عصام أحمد علوي السقاف القائم بأعمال المدير العام للبنك الأهلي اليمني إن زيارة الأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية لإدارة البنك قد أسهمت كثيراً في حل العديد من المطالب التي تقدموا بها خلال اجتماعه مع مندوبين عنهم.

وأشار عصام السقاف إلى أن هذه الزيارة كانت ضرورية للاستماع إلى تلك المطالب التي كانت سبباً في توقف العمل وتقديم خدماته للمودعين في 29 فرعاً للبنك الأهلي اليمني على مستوى المحافظات، وقد تسبب توقيف العمل في تهديد عدد من العملاء بسحب ودائعهم في حالة استمرار التوقف ولهذا السبب كانت المعالجات السريعة وعودة جميع العاملين والموظفين على مستوى جميع الفروع إلى العمل.

وقال عصام السقاف القائم بالأعمال المدير العام للبنك الأهلي اليمني إن المعالجات شملت فصل مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام التي كانت ممثلة بشخص واحد من خلال إصدار معالي وزير المالية قراراً وزارياً قضى بتكليف الأخ/ أحمد عبيد الفضلي نائب وزير المالية بمهام رئيس مجلس الإدارة وتكليف الأخ عصام أحمد علوي السقاف بالقيام بأعمال المدير العام.

وأضاف أن الموظفين طالبوا بوقف التجاوزات القانونية المتعلقة بالشؤون المالية والانتقائية في التوظيف وحرمان البعض من استحقاقاتهم الوظيفية، مؤكداً موافقة وزارة المالية على تثبيت الموظفين المتعاقدين وعددهم أكثر من 150 شخصاً وإعادة الذين فصلوا بطرق مخالفة للقانون إلى العمل بحسب توجيهات الأخ نائب رئيس الجمهورية.

■ عصام السقاف

وأكد القائم بأعمال مدير البنك الأهلي اليمني أنه تم صرف العلاوة السنوية لجميع الموظفين وهي من ضمن المعالجات السريعة، وأن بقية المطالب في طريقها للتنفيذ كونها بحاجة للإجراءات المتعارف عليها ومن أهمها تثبيت المتعاقدين، مشيراً إلى سرعة إنجاز الإجراءات مع مكتب الخدمة المدنية بالمحافظة، وأكد الاستقرار المالي للبنك الأهلي اليمني الذي يحظى بسمعة ممتازة على مستوى الوطن وخارجه.

وكيل محافظة مأرب يطلع على الترتيبات النهائية لصرف مستحقات الضمان الاجتماعي

مأرب/ محمد الإجداسي؛

اطلع وكيل محافظة مأرب عبدالله أحمد الباكري على الإعداد والتهيئة لأعمال الصرف للحالات الجديدة المعتمدة لصندوق الرعاية الاجتماعية لعام 2010 البالغ عددها 760 حالة والتي تأتي ضمن الحالات التي يتم اعتمادها وفقاً لتوجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية البالغة 500 ألف حالة على مستوى محافظات الوطن.

وخلال زيارته لفرع صندوق الرعاية الاجتماعية استمع الوكيل الباكري إلى شرح من قبل مدير عام الفرع علي محمد الصبري عن الترتيبات النهائية الخاصة بعملية صرف المستحقات المالية للحالات الجديدة وكذا الإعداد والتحضير لبدء أعمال المسح الميداني للحالات الاحتياطية وعددها 9763 حالة وفقاً لاستمارات المسح الميداني التي أعدت لهذا الغرض.

وأوضح الصبري أن الصندوق أنهى مؤخراً عملية الصرف للحالات المعتمدة سابقاً وهي 17633 حالة بمبلغ ربعي 177 مليوناً و 708 آلاف ريال ويستعد حالياً لصرف قروض لـ 195 مستفيداً ومستفيدة من مديريات (الوادي - رغوان - مدغل - مجزر) وبمبلغ إجمالي 9 ملايين و550 ألف ريال خلال الشهر الحالي.

وأكد أن صندوق الرعاية الاجتماعية قام خلال العام المنصرم بصرف قروض بيضاء دون فوائد لـ 67 مستفيداً ومستفيدة بمبلغ إجمالي 7 ملايين و 500 ألف ريال.

وقد أكد وكيل المحافظة عبدالله الباكري ضرورة وضع الآليات المناسبة لصرف مستحقات الحالات الحديدة في أسرع وقت ممكن بما يضمن إيصالها إلى المستفيدين يداً بيد مشدداً على أهمية سرعة انجاز أعمال المسح الميداني لحالات الاحتياط لما من شأنه استيعاب أكبر قدر ممكن من الحالات المستحقة والأشد فقراً بالمحافظة.

الخضمي يدشن ورشة تدريبية عن دور الشباب في المشاركة المجتمعية التنموية

ريمة/ خالد صالح الإجماعي؛

بدأت أمس في محافظة ريمة فعاليات الورشة التدريبية عن (دور الشباب في المشاركة المجتمعية التنموية) التي نظمتها مبادرة تنمية المهارات الشبابية مع جمعية تمكين للتنمية المجتمعية بدعم من الصندوق الكندي لدعم المبادرات المحلية التي شارك فيها على مدى يومين (30) مشاركاً ومشاركة.

وفي حفل افتتاح الورشة أكد محافظ ريمة علي سالم الخضمي أهمية الورشة ودورها في تطوير مهارات وقدرات الكوادر الشبابية بمختلف أطيافها، لافتاً إلى أهمية توسيع هذه البرامج والدورات لتشمل كافة الشباب في مديريات المحافظة لما من شأنه تحسين المستوى الفكري والإيجابي لهؤلاء الشباب للتكاتف والتعاضد لخدمة مصلحة الوطن وضد من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار وطننا الغالي.

وأكد تنمية قدرات الشباب بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفكرية العلمية والعملية التي تخدمهم في المستقبل المنشود، مشيراً إلى أن الشباب هم صفوة المجتمع وعماد الوطن وبناة مستقبله في ظل التقدم والنمو والازدهار والرقي لجميع المعطيات الحياتية بجميع مستوياتها.

من جانبه أوضح منسق الورشة هاشم النهاري أن من أهداف الورشة إدماج الشباب في المشاركة المجتمعية التنموية وكذا تبني هموم المجتمع من خلال الدور الذي سيقدمه الشباب في نشر الوعي بين أوساط المجتمع وفقاً للتطورات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.